

## «غيتو» ضباط الأسد: لماذا لا يزال الجيش السوري موالياً؟

خضر خضور | 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

سلك ضباط الجيش السوري متماسك، على الرغم من الضغوط الهائلة التي تعرّض إليها خلال نحو سنوات أربع من النزاع المدني والعسكري، وهي حقيقة منعت سقوط نظام الرئيس بشار الأسد. نظام السكن العسكري عامل حاسم في تحقيق هذا التماسك، إذ هو يتكشف عن طبيعة العالم الذي يقطنه الضباط السوريون، وعن العلاقات مع النظام والمجتمع السوري الأوسع، وعن أسباب انشقاق قلة منهم حتى الآن.

حافظ الأسد، أرسل العديد من ضباط ضاحية الأسد عائلاتهم إلى قراهم بانتظار حصيلة عملية الخلافة، ولم تعد هذه العائلات إلا بعد أن تم تثبيت بشار كرئيس جديد. لقد فهم الضباط أن حياتهم في دمشق مشروطة ببقاء النظام وليس بوضعيتهم كموظفي دولة أو عناصر في السلك العسكري.

تم توسيع برامج السكن العسكري على نطاق واسع في فترة الثمانينيات، لكن منذ ذلك الحين لم يؤد ذلك إلى ترقية التضامن بين الضباط من مختلف الطوائف، خاصة من الطائفتين السنية والعلوية. ومع ذلك، تدفع فوائد السكن العسكري إلى لم شمل الضباط كأمر واقع، لحماية مصالحهم المادية المشتركة منذ انتفاضة العام 2011.

تشي عملية التطوير العشوائية للضاحية بأن دورها في لحم مشاعر الولاء للنظام لم تكن مقصودة، بل كانت حصيلة غير متعمدة لسنوات طوال من سوء الإدارة ومحاربة الأقارب. وهكذا، كان في مقدور النظام الاستناد إلى الفساد الداخلي في الضاحية وعزلتها عن المجتمع الأوسع لتعزيز علاقاته بالضباط الذين يعيشون هناك، وتأمين ولائهم الذي لا يتزعزع. وحين انحدرت الانتفاضة إلى حرب أهلية شاملة، صبّت غيتوية سلك الضباط في خانة النظام، ودفعت العديد من الضباط إلى اعتبار الثورة تهديداً شخصياً لأصولهم المادية ونمط حياتهم.

وبالتالي، ماجعل سلك الضباط متماسكاً إلى حد بعيد هو مسألة حماية نظام النفعيات

في حين حدثت انشقاقات عدّة في سلاح المشاة، إلا أنه لم يحدث أن انشقت وحدة مقاتلة برمتها، لأن مثل هذه الخطوة قد تتطلب مشاركة ضباط كبار ومتوسطي الرتبة. والواقع أن نواة سلك الضباط بقيت إلى جانب الرئيس السوري. لقد تمت الإشارة غالباً إلى حقيقة أن غالبية الضباط يتحدّرون من الطائفة العلوية السورية، كسبب رئيس، وربما وحيد، لتماسك الجيش منذ العام 2011. بيد أن هذا التفسير يُعالي في تضخيم دور الانتماءات الطائفية.

لدى ضباط الجيش مداخل إلى نظام خدمات يربط تقريباً كل مجالات حياتهم المهنية والشخصية بالنظام، وهذا يضعهم على طرفي نقيض في العلاقة مع بقية المجتمع. وتكشف ضاحية الأسد في شمال شرق دمشق، وهي أكبر مجمع سكن عسكري، كيف يعمل مثل هذا النظام. هذا المجمع، الذي يُعرف باللغة المحكية السورية بـ«الضاحية» يوفر للضباط فرصة تملك عقار في دمشق. وما أن العديد من الضباط يتحدّرون من خلفيات ريفية مُفقرّة، فإن تملك منزل في العاصمة يتجاوز إمكانياتهم المالية. مشاريع السكن العسكري منحتهم فرصة الترقى الاجتماعي، بيد أن المجتمع المحلي الذي يقطنه الضباط وعائلاتهم داخل الضاحية، يُعزز بروز هوية متميّزة تفصلهم عن بقية المجتمع السوري الأوسع، وتجعلهم معتمدين على النظام.

بيد أن الفوائد التي توفّرها الضاحية لها ثمن فادح. فبعد انتقالهم إلى السكن العسكري، يستكمل الضباط عملياً استبعادهم، رابطين مصيرهم الشخصي ومصير عائلاتهم ببقاء النظام. كل مقومات حياة الضباط، والاحترام الاجتماعي الذي يترافق معها، تأتي بالتالي من النظام وتعتمد عليه. في العام 2000، عند وفاة الرئيس آنذاك

عن المؤلف

خضر خضور باحث زائر في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، تركّز أبحاثه على قضايا الهوية والمجتمع في سورية.

مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، فهي بالفعل عبارة عن شركة عقارات ومقاول عام، وتدير العديد من مشاريع القطاعين العام والخاص.

صُممَ البناء كي يجري في إطار سلسلة من خطط التطوير متعددة الطبقات التي تضمّنت التنسيق مع مختلف المؤسسات الحكومية لتوفير الخدمات الضرورية. آنذاك، وضع مصطفى طلاس، الذي كان وزيراً للدفاع، حجر الأساس للمجمّع السكني في العام 1985، وبدأ الضباط ينتقلون إليه في أوائل التسعينيات. وبدءاً من آذار/مارس 2011، غطى المشروع 250 هكتاراً (الهكتار عشرة آلاف متر مربع) ووفّر السكن لأكثر من 100 ألف نسمة.<sup>4</sup>

على عكس الانطباع الشعبي، ليست منطقة الضاحية السكنية فخمة ولا هي موطن كبار الضباط. وعلى الرغم من تنامي سكانها، لاتزال معظم مناطق الضاحية تفتقد إلى خدمات أساسية رئيسية. لا بل تُعتبر نوعية وتوافر الخدمات في الضاحية متأخرين كثيراً عن الأحياء الأخرى في العاصمة السورية، بسبب نقص التنسيق بين مؤسسات الإسكان العسكري وبين الحكومة المدنية التي توفّر الخدمات.<sup>5</sup> فالشوارع تحتاج إلى ترميم، والمياه والكهرباء تنقطعان مراراً. وفي حين أن ثمة مساحات واسعة من الأراضي غير المستعملة، إلا أن المنطقة تفتقد إلى الفضاءات العامة أو الحدائق الواسعة. النقل العام من الضاحية وإليها ليس كافياً أيضاً، نظراً إلى حجم السكان والموقع الجغرافي. أول مخبز حكومي في الضاحية افتُتح في العام 2014، وحتى العام 2009 لم يكن يعمل سوى مكب نفايات كبير يخدم بلدة التل المجاورة قرب مدخل الضاحية. إحراق النفايات أمر معتاد في الضاحية، ومكب النفايات فيها غالباً ما يجذب الكلاب الضالة المتوحشة.<sup>6</sup>

## تمديد السكن العسكري

أثارت الإصلاحات الاقتصادية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين موجة سريعة من تضخم أسعار العقارات واندفاعاً للاستثمار في الضاحية، مفاقم أوضاع البنى التحتية الفوضوية فيها. وضعية ضاحية الأسد الفريدة سهّلت أيضاً هذه العملية. فعلى عكس المناطق الأخرى في سورية، لا يتم تسجيل العقارات لدى وزارة الإدارة المحلية، لأن مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية هي التي تملك الأرض التي بُنيت عليها الضاحية، وبالتالي هي وحدها الحائزة على السلطة التامة لاتخاذ القرار حول مشاريع البناء الجديدة ومبيعات الملكية. وبفضل هذه الوضعية الخاصة، للمؤسسة حيّزٌ واسعٌ للمناورة حيال إبرام عقود بناء جديدة للسكن المدني والشركات الخاصة التي يمتلك معظمها أعضاء النظام وأتباعهم. خلال العقد الماضي، غرقت المؤسسة في بحر الأموال النقدية غداة ازدهار البناء في الضاحية، وهذا بدروه جذب موجة جديدة من الأشخاص المرتبطين بالنظام ومعهم موجة أخرى من الفساد.

بفضل هذه المؤسسة، تلقّت ضاحية الأسد دفقاً كبيراً من السكان المدنيين خلال العقد الماضي. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية، إلا أن مقابلات أجريت مع سكان هناك في العام 2011، أشارت إلى أن 60 في المئة من القاطنين في الضاحية كانوا ضباطاً (بما في ذلك الضباط قيد الخدمة والضباط المتقاعدين، وعناصر أجهزة المخابرات وعناصر أمنية أخرى)، و40 في المئة كانوا من المدنيين. وأكدت مقابلات لاحقة مع سكان مدنيين وعسكريين في آن بروز تغيير ملحوظ في تركيبة المنطقة عشية اندلاع انتفاضة العام 2011. فقد أصبحت الضاحية مدنية وتوقفت عن كونها، كما قال أحد السكان، مرتعاً للضباط وعائلاتهم فقط.

لا الالتزام بولاء إيديولوجي صارم. وعلى الرغم من حدوث انشقاقات فردية في صفوف الضباط الذين يعيشون خارج نظام السكن العسكري، إلا أنه لم تُسجَل منذ أواسط 2015 سوى حادثة واحدة ترك فيها ضابط ضاحية الأسد كي ينضم إلى المعارضة. وهذا الضابط كان على أي حال متقاعداً.<sup>1</sup> لقد تحوّلت الضاحية من منطقة سكنية إلى ما يشبه قاعدة عسكرية شديدة التحصين، يعتبر الضباط أنهم قادرون فيها على الدفاع عن أنفسهم بشكل مشترك، وبالاستتباع عن الجيش برتمته والنظام السوري.

## ضاحية الأسد: هدية الرئيس

يوجد في سورية نظامان للسكن العسكري: الأول، يوفّر للضباط وعائلاتهم السكن في مجمّعات الجيش خلال الخدمة الفعلية - على غرار منطقة الإسكان في قطنا في دمشق، والريان في حمص، وصيدا في درعا - من دون منح صك الملكية إلى الضباط. والنظام الثاني، هو برنامج شراء منزل مدعوم من الدولة يمكن الضباط من شراء بيوت بأسعار متهاودة في مناطق سكنية يديرها الجيش. نظرياً، أي ضابط يمكن أن يتقدم بطلب تسجيل على منزل، بيد أن الحصول عليه يعتمد إلى حد كبير على منته من أولئك الذين يقعون في السلطة كأمر واقع، أو يملكون سلطة منح أو حجب الملكية.

ضاحية الأسد هي حتى الآن أكبر نموذج لبرنامج شراء منزل مدعوم من الدولة. البرامج الأخرى موجودة في دير الزور، وحلب، وطرطوس.<sup>2</sup> في العام 2003، أنهى الجيش برنامجاً كان يعطي الضباط الجدد فرصة التقدم بطلب امتلاك منزل في مجمّعات سكنية عسكرية، ووضع بدلاً منه في العام 2005 برنامج قرض بمبلغ مليون ليرة سورية (نحو 20 ألف دولار) للضباط، يتم تقسيطه من الراتب الشهري. وهذا حدّ من عرض المنازل في الضاحية وفي مناطق ينطبق عليها برنامج السكن العسكري نفسه، ماجعل المنازل القائمة أكثر قيمة ومدار اشتها.

من غير المحتمل أن تكون ضاحية الأسد قد صُممت أصلاً لتكون جزءاً من خطة النظام بعيدة المدى للحفاظ على تماسك سلك الضباط. ففي البداية، كانت هذه المنطقة توفّر المنازل لضباط الجيش، ولاحقاً أصبحت هدف استثمارات ومضاربات في الملكية التجارية. والحال أن دعم سلك الضباط بقوة للنظام، لم يكن حصيلة مفروغ منها حين بدأت الانتفاضة في العام 2011، لكن النظام استند إلى عقود من سوء الإدارة، والفساد، والزيائية، لضمان ولاء الضباط ولتحويل الضاحية إلى معقل للجيش وللدعم الإيديولوجي.

## التطوير العشوائي

بُنيت ضاحية الأسد أولاً في العام 1982، بعد أن أصدر حافظ الأسد مرسوماً تنفيذياً قضى بتشديد منازل للضباط وعائلاتهم.<sup>3</sup> واللوحة المعدنية عند المدخل الرئيس للضاحية لاتزال تعلن أن هذه «هدية الرئيس حافظ الأسد إلى ضباط الجيش العربي السوري وعائلاتهم».

بدأ تشييد الضاحية بإشراف شركة الإسكان العسكري، لكن مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية تحمّلت مسؤولية المشروع منذ أواخر الثمانينيات. شركة الإسكان العسكري التي تُشرف عليها وزارة الدفاع، هي أرفع مؤسسة مسؤولة عن الإسكان العسكري في سورية. وفي حين أنها لاتقوم هي نفسها بعمليات البناء، إلا أنها المقاول الرئيس للإسكان العسكري، وهي المسؤولة النهائي عن كل الأعمال التي تجري في الضاحية. أما

هذا الدفع المدني جعل سلك الضباط أكثر حنكة تجارياً، بعد أن ازدهرت أسعار العقارات خلال العقد الماضي وزادت من قيمة المنازل هناك. وهكذا بدأ الضباط يُطلون على منازلهم بكونها أصولاً مالية. وفي مناطق الضاحية الأكثر ثراء، مثل الجوية أو الأمجاد، ارتفعت أسعار المنازل إلى 30 مليون ليرة سورية (أي نحو 600 ألف دولار قبل اندلاع الانتفاضة) أو أكثر، هذا على الرغم من أن رواتب الضباط لامتكنهم من تحمّل سعر شقة قيمتها نحو مليوني ليرة سورية (40 ألف دولار) حتى بعد خدمة تدوم 30 سنة.

العائلات غير العسكرية التي انتقلت إلى الضاحية، خاصة خلال السنوات الخمس قبل الانتفاضة، جعلت العديد من سكان مدينة دمشق يعتقدون أن المنطقة أصبحت ضاحية سكنية للعاصمة، مثلها مثل أي ضاحية أخرى. ولاحظ أحد السكان المدنيين السابقين قائلاً: «بحلول العام 2007، لم يعد في وسعنا القول إنها منطقة سكن عسكرية». <sup>7</sup> بيد أن الانتفاضة التي تحوّلت إلى حرب أهلية أظهرت أن مشاعر المدنيين الجدد في الضاحية كانت مجرد مظهر مخادع لما أصبح بالفعل حياً عسكرياً.

## غيتو الضباط

كان الجيش يعمد عادة إلى صياغة عملية شراء منزل في الضاحية على أنها بمثابة التزام مدى الحياة للنظام. فعادةً تخرجه برتبة ملازم أول - وهي الرتبة الأولية للضباط في الجيش - يدخل الطالب في الكلية الحربية فترة انتظار تتراوح بين 10 إلى 15 سنة، يتم خلالها اقتطاع 5-7 في المئة من راتبه كدفعة أولى محتملة لشراء منزل. خلال هذه المرحلة أيضاً، يبقى العسكريون وعائلاتهم في مساكن عسكرية مجانية مؤقتة، ويحتاج الضباط دوماً إلى روابط نافذة كي يتمكنوا من شراء وحدة سكنية في ضاحية الأسد. ومثل هذه الحيازة تحتاج عادةً إلى 20 سنة أخرى من المدفوعات عبر اقتطاعات شهرية من الراتب.

تستقبل الضاحية غالباً ضباط الرتب المتوسطة، حيث أن رتب الغالبية الكاسحة من سلك الضباط هناك تتراوح بين رائد وعميد، ويعيش أقل من دزينة من هؤلاء الأخيرين في الضاحية. أما الضباط من ذوي الرتب الأعلى، فيقطنون مناطق النخبة داخل دمشق.

وفّر الإسكان العسكري للكثير من الضباط فرصة نادرة لارتقاء السلم الاجتماعي. فضباط الجيش النموذجي الذي يعيش في ضاحية الأسد ينتمي إلى الطبقة الوسطى-الدنيا، بغض النظر عن طائفته، ويتحدّر من الريف أو المناطق الساحلية حيث الآفاق الاقتصادية كالحمة. الضباط العلويون يأتون غالباً من المناطق الساحلية في جبلة، واللاذقية، وطرطوس، فيما الضباط السنت يأتون في الغالب من الضواحي الريفية للحواضر المدينية الكبرى، على غرار حلب ودرعا والرفقة. ومع ذلك، يتشاطر الضباط العلويون والسنت تنشئة اجتماعية-اقتصادية متشابهة، ومعها تطلعات متطابقة للترقى الاجتماعي. الجيش هو أحد المداخل القليلة المفتوحة أمام الشبان، وهو يوفر لهم درجة من الوضعية الاجتماعية، والأجر اللائق، وآفاق تملك منزل (في العاصمة التي يعتبرها الكثيرون ذروة النجاح الشخصي). كما يُعتبر المنزل في الضاحية مكاناً يستطيع الضباط العيش فيه فيما هم يقومون بالخدمة، ثم يمكنهم أن يتقاعدوا فيه.

الانتقال إلى دمشق يحسّن كذلك الرصيد الاجتماعي لكل أفراد عائلة الضابط. فالسكنى في الضاحية توفر لأطفال الضباط فرصة التزعرع والدراسة في العاصمة. وقد تحدّث عميد متقاعد عاش في الضاحية لمدة 30 عاماً، أولاً في مسكن عسكري مؤقت ثم لاحقاً في منزله الخاص، عن فوائد العيش في الضاحية لأطفاله الأربعة: «بعد أن تملك شقتي، باتت حياتنا أكثر استقراراً ومما لدينا الأمل بمستقبل أفضل لأطفالنا. فلأننا كنا نعيش في العاصمة، سيتمكن أطفالنا من الدراسة في جامعة دمشق». وأشار الضابط إلى فوائد أخرى مثل الدخول المجاني إلى مستشفيات الجيش في أي مكان في البلاد لكل أفراد عائلته، بما في ذلك مستشفى تشرين الأكثر حداثة في سورية والذي يقع أيضاً في الضاحية.<sup>8</sup>

ثمة منافع أخرى وراء العيش في الضاحية. وهذه يمكن تلمسها حين ندخل إلى بيوت الضباط. علاوة على ذلك، هناك البطانيات والصابون الذي يصدره الجيش، والخبز الذي يأتي من مكاتب عسكرية خاصة، وبطاقات الوقود. كل هذا يُقدّم إلى الضباط بأسعار متهاودة أو مجاناً. يتلقى الضباط أيضاً اشتراكات مجانية في كل الصحف الحكومية الثلاث (الثورة، وتشرين، والبعث). ويستلم كل ضابط شهادة إتمام التدريب العسكري موقعة شخصياً من الرئيس، جنباً إلى جنب مع صورة التّقطت مع الرئيس تُعلّق على أحد جدران غرفة الجلوس.

قد لا تبدو هذه الأمور ترفاً كتلك السلع التي قد يرومها ساكن دمشق ثري، لكن الضباط يثمنون هذه العطايا لأنهم يتحدّرون غالباً من الطبقة الوسطى-الدنيا أو من أصول ريفية.

## نمط من التضامن

إلى جانب الفوائد المادية، يُعتبر نظام السكن العسكري مركزياً لتنمية هوية مشتركة بين الضباط من ذوي الرتب المتوسطة. فالسكنى في الضاحية هي غط حياة كلي وشامل. إذ أن العيش معاً مع أشخاص يتأقلمون مع حياة المدن، يساعد على بناء الشعور بالتضامن. ثم أن الضاحية أيضاً مكان يمكن فيه للضباط التباهي بإنجازاتهم الاجتماعية، والتي يحوطها العديد بعد ذلك بعناية فائقة.

بيد أن السكنى في الضاحية تضع الضباط وعائلاتهم بين رحى عالمين: المدينة التي يعيشون على حوافيها والقرى التي أتوا منها. في العاصمة، يُعتبرون من الريف، وفي القرى والقصبات التي أتوا منها يُعتبرون من أهل المدن. مثل هذه الهوية الهجينة تعزّز ارتباط الضباط بالضاحية مع كل ما تمثّل، وهي منتشرة على نطاق واسع بين أطفال الضباط الذين ترعرعوا في الضاحية وأرسوا هويتهم على أرضها.

## عزل المجتمع الأوسع والاندراج عنه

تؤدي الفوائد المتوافرة للضباط، جنباً إلى جنب مع تشاطر الهوية التي تتغذى من وقائع الضاحية وموقعها، إلى حشر الضباط في غيتوات داخل محيط الضاحية. وهكذا، فإن ضاحية الأسد ليس لديها سوى حفنة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع المناطق المجاورة لها. ففي حقبة الثمانينيات، لم يكن هناك سوى القليل من التفاعل بين الضاحية وبين مناطق البرزة ودوما وحريستا. وفي أعقاب الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات وفي العقد الأول الماضي، افتتح بعض سكان دوما وحريستا مشاريع صغيرة في الضاحية، بما في ذلك أسواق مركزية، وأسواق خضار، ومتاجر جزارة. بيد أن هذه الأشكال من التفاعلات التجارية والاجتماعية كانت الاستثناء لا القاعدة. أما طلاب

الضاحية فكانوا يُرسلون إلى معسكرات الطلبة التابعة لحزب البعث في دوما. ولأن الضاحية بقيت تابعة لحرسا إدارياً، فإن سكانها كانوا يتوجهون إلى هناك للحصول على بعض الخدمات الرسمية والمستندات الرسمية.

إن عطايا الجيش والتأقلم الاجتماعي للضباط في الضاحية، منحنا هؤلاء الحافظ للبقاء حيث هم مُرحَّب بهم. ويفاقم هذا التوجُّه التعبيرُ العاميُّ الازدرائي الذي يُطلق على سكان الضاحية، وهو «جيش أبو شحاطة»، لأنهم يُعتبرون غير متعلمين، وريفيين، وينتمون إلى أصول اجتماعية-اقتصادية خفيفة. والضباط الذين يعرفون هذه الإطالة عليهم، لا يرون أي بدائل معقولة لهم خارج السلك العسكري في الحياة الثقافية في دمشق، حيث يتوقعون أن يُعاملوا بدونية.

مع انتفاضة العام 2011، ازدادت الهوة بين سكان الضاحية وبين من هم خارجها. فبالنسبة إلى المجتمع السوري الأوسع، الشخص الذي يعيش في الضاحية مرتبط بالنظام لامحالة. وهذا ما يعزِّز الموقف الدفاعي لدى هؤلاء الضباط في الضاحية في مواجهة بقية المجتمع. فسواء كان الضباط على المستوى الشخصي يدعمون نظام الأسد أم لا، فإن مجرد إقامتهم في ضاحية الأسد، ومواقعهم في الجيش، وغالباً طوائفهم وأصولهم، تؤدِّي كلها دوراً في تواصل الانطباع لدى الضباط بأنهم مستهدفون من جانب أنصار المعارضة.

### روابط في ما يتعدى الطائفة

لانتعاب الطائفة دوراً رسمياً في الجيش أو في الضاحية، لأن هذا يجافي مزاعم النظام العلمانية. بيد أن السكن العسكري لم يجسر الهوة بين ضباط الجيش المنتمين إلى مختلف الطوائف. الانقسام وانعدام الثقة تواصل، لا بل تفاقم، بين العلويين وغير العلويين منذ اندلاع الانتفاضة. وحتى في داخل كل طائفة، كانت ثمة انقسامات على خطوط مناطيقية وعائلية.

بيد أن نظام السكن العسكري لحم هؤلاء الضباط معاً كأمم واقع للدفاع عن المزايا والوضعية اللتين أسبغتهما عليهم القطنى في الضاحية. وعلى الرغم من أن معظم الضباط هم من العلويين، لا يبدو أن هناك فرقاً واضحاً بينهم وبين الضباط غير العلويين من حيث الطريقة التي يقلقون بها حيال التهديدات الخارجية. والواقع أن العديد من الضباط وضعوا جانباً انتماءاتهم الطائفية في سبيل تشجيع اللحمة في صفوف السلك العسكري.

على سبيل المثال، يعتبر ضابط سني، هو أساساً من درعا لكنه يعيش الآن في الضاحية، نفسه ضابطاً أولاً وقبل كل شيء. وحين سُئل عن يختار بين الضاحية ودرعا، أجاب بلا تردّد: «أنا من أهل الضاحية».

وعلى الرغم من أن الضابط لاحظ أن أجهزة الأمن ارتكبت أعمال عنف، إلا أنه أنحى بلائمة إطلاق العنان للفضى على المعارضة. وشدّد على أن الضاحية بقيت آمنة بعد العام 2011، لكن الانتفاضة أثرت عليه شخصياً لأنها كانت ضد مؤسسة الجيش بشكل عام، وهي المؤسسة التي ينتمي إليها ويتماهى معها.

الطائفة ومسقط الرأس لا يزالان مهمّين في حياة الضاحية. وحين انطلقت المظاهرات في

درعا في العام 2011، تجنّب الضباط السنّة التجمع واللقاءات الاجتماعية معاً لمنع بروز الشكوك. اشتبه بضابط سني، على سبيل المثال، بأنه يحرض على الفتنة والعصيان، ولذا بذل جهوداً مضنية لإثبات أن ولاءه للجيش يفوق بكثير ولاءه لمسقط رأسه. وقد تلقى الضابط رسالة على «فايسوك» تقول إن أحد زملائه من الضباط اتهمه بشتن الرئيس وبدعم الانتفاضة في منطقته. دبّ الذعر في قلب هذا الضابط وربط سلسلة الشائعات حول عدم ولاءه بكونه يتحدّر من منطقة معيّنة، فبذل قصارى جهده ليثبت لمطلق التهمة بأنه على العكس من ذلك. لا بل علّق صورة كبيرة للرئيس الأسد على شرفة منزله للتشديد على مدى ولاءه للنظام.<sup>10</sup>

بيد أن الطائفية لعبت دوراً مختلفاً لدى الضباط العلويين. فالانتفاضة عمّقت إحساسهم بالعزلة عن غير العلويين، ودفعتهم إلى الاعتماد أكثر على الجيش من أجل الدفاع عن أنفسهم. وقد لوّنت ذكرى تمرد الإخوان المسلمين من العام 1976 إلى العام 1982 (وقد وقع خلال التمرد في العام 1979 هجوم على كلية المدفعية في حلب سقط ضحيتها العديد من العلويين) إطلالتهم على احتجاجات العام 2011. فبالنسبة إليهم، كانت الانتفاضة رداً على تمرد الإخوان السابق حين كانت طائفتهم والنظام معاً في مرمى النيران.<sup>11</sup>

كان لانتفاضة العام 2011 دوراً رئيساً في دفع الضباط العلويين إلى التشابك أكثر مع الجيش، من دون أن يعني ذلك بالضرورة تعزيز الروابط بينهم وبين المدنيين العلويين. وقد وصف ضابط علوي حي عش الورور ذا الغالبية العلوية كالآتي: «عش الورور قريب من الضاحية، لكنني لم أتوجّه إلى هناك أبداً. الناس هناك أولاد شوارع». قبيل الانتفاضة، اعتاد الضابط وعائلته القول إن علوي عش الورور «بقر وشراشيح».<sup>12</sup> وأعربت ابنة ضابط آخر من الضاحية عن مشاعر مماثلة حول علوي عش الورور: «الضابط العلوي أقرب إلى الضابط السني منه إلى علوي عش الورور، لأنه يقول إن هؤلاء الآخرين أدنى منه قيمة. والدقي تتحدث بشكل سيء عن ناس عش الورور، لأنهم يعطون انطباعاً سلبياً عن العلويين في دمشق».<sup>13</sup>

بيد أن العلاقة بين هاتين الجماعتين تطورت نوعاً ما منذ بدء الانتفاضة. إذ تحوّلت عواطف الضباط العلويين نحو جيرانهم العلويين من درجة معيّنة من العداة إلى مشاعر الشفقة. وهذا عكس جزئياً ارتفاعاً نسبياً للتضامن الطائفي غداة الانتفاضة. وبعد أن تعرّض عش الورور إلى هجوم المتمرّدين في منطقة برزة، بدأ الضباط العلويون في ضاحية الأسد يصفون ناس عش الورور بأنهم «فقراء» و«بسطاء» و«يستحقون الشفقة والحماية».<sup>14</sup> بيد أن ضباط الضاحية لم يهرعوا إلى دعم السكان في معركتهم مع المتمرّدين، كما لم تنشأ، مع تطور النزاع، روابط جديدة بين هاتين الجماعتين العلويتين، على الرغم من تشاطرهما الموقف نفسه على خطوط الصدع الطائفي.

### معقل التعبئة المضادة للنظام

على الرغم من أن الاحتجاجات الأولية في العام 2011 كانت سياسية بطبيعتها وتستهدف على وجه التحديد تغيير توجهات النظام، إلا أن عزلة سكان الضاحية أدت بالضباط وعائلاتهم إلى الاعتقاد بأن المحتجين يشكّلون تهديداً ليس للنظام وحسب بل أيضاً لهم شخصياً. ومع تتابع فصول الانتفاضة، تقاسم الضباط الاعتقاد نفسه، بغض

النظر عن الطائفة أو الإيديولوجيا السياسية، وهي أن الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم في وجه المجتمع الأوسع يجب أن يحظى بالأولوية.

لقد جعلت الانتفاضة سكان الضاحية أكثر شكاً بالمناطق المجاورة الأخرى. كان الضباط يطلبون بشكل متكرر من أولادهم عدم جعل سائقي التاكسي يعرفون أنهم من ضاحية الأسد، ولا عن الوجهة التي يقصدون. الشائعات كانت منتشرة، بما في ذلك رواية غير مؤكدة عن ابنة ضابط من الضاحية اختُطفَت ثم لاحقاً قُتلت على أيدي مجرمين من دوما. وثمة رواية أخرى غير مؤكدة أيضاً منتشرة في الضاحية تحدثت عن سائقي تاكسي يخطف ويقتل ويقطع أوصال فتى من الضاحية.<sup>15</sup>

انفصال الضباط عن بقية المجتمع سمح بتوسّع الشائعات وانتشارها. على سبيل المثال، في صيدا قرب درعا حيث يعيش الضباط كذلك في مجمّع عسكري، بدأ مخبرو مديرية المخابرات الجوية يبلغون السكان أن محتجين من قرى مجاورة يخططون للهجوم على مجمّع الإسكان العسكري ردّاً على حصار درعا.<sup>16</sup> بعد هذه الشائعات، وضع الضباط العسكريون وعائلاتهم في صيدا خططاً دفاعية واستعدّوا لمواجهة كمين محتمل، على الرغم من أن مثل هذا الهجوم لم يحدث قط. وقد سرت مراراً مخاوف علنية مماثلة في الضاحية بأن الدومانيين (سكان دوما) والبرزاويين (سكان برزة) سيقومون هم أيضاً بهجوم من هذا النوع.<sup>17</sup>

عززت انتفاضة العام 2011 الانطباع بين ضباط الضاحية بأن دفاعات المنطقة تحتاج إلى تعزيز. وفي هذا السياق، تمت بشكل كامل إعادة التوكيد على الهوية العسكرية لضاحية الأسد. وهكذا تحوّلت الضاحية إلى منصة عسكرية تنطلق منها الهجمات على المناطق المجاورة الموالية للمعارضة. البنى التحتية العسكرية التي أدمجت بالمنطقة السكنية قبل الانتفاضة وضعت فجأة قيد الاستعمال الكامل.<sup>18</sup> وعلى سبيل المثال، جرى استخدام كل من الملكيات التابعة لوزارة الموارد المائية ومدرسة لشرطة المرور كمواقع مدفعية لقصف المتمردين في منطقتي حرسا وبرزة المجاورتين. هذا النوع من الأعمال يكشف عن مدى سيطرة الجيش على الضاحية، وأيضاً عن الاعتقاد لدى سكانها بأن النظام حاز على السيطرة النهائية على المنطقة. وفي حين أن عسكري المناطق المجاورة تحققت في طول سورية وعرضها، كانت عملية الانتقال أسرع وأعمق في الضاحية، التي أصبحت بدءاً من العام 2015 أشبه بقاعدة عسكرية.

في حزيران/يونيو 2012، تقدّم الجيش السوري الحر نحو الضاحية، فبدأ عناصر النظام بتنظيم أبناء الضباط (ومعظمهم من العلويين) في قوات الدفاع الوطني، وهي لجان أمن أهلية أخذت على عاتقها الأمن الداخلي في الضاحية. ومع تحوّل قصف المتمردين إلى أمر روتيني، أقامت قوات الدفاع الوطني حواجز تفتيش في كل أنحاء المنطقة، وياتت عرباتها العسكرية كلية الوجود، فيما نُصبت مدافع رشاشة من طراز دوشكا فوق شاحنات البيك أب والدبابات خلال القيام بدوريات في الضاحية.

أجبر انعدام الأمن والعسكرة المستندة إلى الطائفية السكان المدنيين (السنة على وجه الخصوص) الذين تدفقوا إلى الضاحية خلال الازدهار الاقتصادي في العقد الماضي إلى مغادرة المنطقة. لكن حدث العكس بالنسبة إلى عائلات الضباط. فقد قال أحد السكان أن لعلعة الرصاص وهدير المدافع هما بالنسبة إليه أمر «مُسّر» لأنهما يعينان أن الجميع يخوضون ويطيس المعركة لإحباط «المؤامرة» التي تستهدف

الجيش والبلاد.<sup>19</sup>

حالما اندلع النزاع، بات المعيار المُحدّد للانتماء إلى الضاحية هو الارتباط الواضح بنظام الأسد مع رموزه. قبل انتفاضة العام 2011، كانت الشعائر الموالية للنظام ليست شائعة في الضاحية أكثر منها في معظم مناطق العاصمة. لكن التجوّل في شوارع الضاحية منذ ذلك الحين يكشف باللمس عن مدى التحوّل. فالأعلام السورية وصور الأسد منتشرة في كل مكان، ومعها المجموعات الموالية للنظام التي تدلي بالخطب وتعدّد دورياً مهرجانات عامة. النقاشات حول الحرب في الضاحية تميل إلى تبني رواية النظام وتُحايي غالباً الإعلام الرسمي. ومن الشائع سماع المقولة بأن «كل شيء على مايرام في البلاد، وليس هناك مشاكل»، جنباً إلى جنب مع روايات حول كيفية قيام «المثسلين» و«الإرهابيين» و«المؤامرة الخارجية» بمحاولة تدمير سورية.<sup>20</sup>

بدأ أبناء الضباط يعرضون بكثافة صور الرئيس مع شعارات مثل «منحيك»، فيما هم يجوبون شوارع الضاحية ويطلقون أغاني النظام عبر مكبرات صوت نُصبت فوق سياراتهم. هؤلاء الأبناء، الذين لم ينخرط العديد منهم في السلك العسكري، أكثر صراحة عموماً من آبائهم في التعبير عن الحاجة إلى الدفاع عن الضاحية. وهذا كان جزئياً انعكاساً لتمزق الهوية لديهم: إذ لاهم ينتمون إلى دمشق ولا إلى قراهم الأصلية. هذا التماسك بين شبان الضاحية تجلّى في أشكال مختلفة، بما في ذلك تشكيل منظمات سياسية جديدة مثل «أسود ضاحية الأسد» ومجموعات شبه عسكرية مثل قوات الدفاع الوطني.

أصبح القتال إلى جانب النظام عملياً المعيار المُحدّد للانتماء إلى ضاحية الأسد. وقد ذكر مقيمٌ مدي أن عناصر الجيش الذين انتقلوا إلى المنطقة في العام 2007 باتوا يُعتبرون من «السكان الأصليين» بدءاً من العام 2015، هذا في حين أن قلة من المدنيين الذين كانوا يعيشون هناك منذ التسعينيات (أي قبل غالبية عائلات الضباط بزمن) أصبحوا «غرباء».<sup>21</sup> هذا المعطى قفز إلى الواجهة حين بدأت قوات الدفاع الوطني بوضع لوائح عن كل سكان الضاحية في أوائل العام 2014، لكنها لم تدخل إلا إلى منازل العائلات غير العسكرية للقيام بالتعداد الإحصائي. بيد أن الانضمام إلى قوات الدفاع الوطني كان أحد الوسائل أمام المدنيين لـ«الانتماء» إلى الضاحية. ويتذكّر أحد سكان الضاحية كيف أن مديناً سورياً فلسطينياً، كان غير قادر على الانضمام إلى الجيش بسبب جنسيته المزدوجة، التحق بدلاً من ذلك بقوات الدفاع الوطني وبدأ يتحدث بلهجة ريفية علوية بهدف إثبات ولائه.<sup>22</sup>

## المراقبة

لطالما اخترق عناصر النظام الشركات الخاصة المنوط بها بناء وتوزيع المنازل في ضاحية الأسد. ونتيجة لذلك، نادراً ما كانت العملية الرسمية العامل الحاسم في التوزيع، بل كانت الروابط الشخصية مع النظام هي هذا العامل الحاسم. وهذا سمح للفساد والرقابة بالازدهار في الضاحية، حيث كان كلٌّ من هذين العاملين يَغذي بعضه البعض. تقوم مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، المسؤولة عن العقارات والبناء في الضاحية، بتنفيذ مراقبة غير رسمية لحماية مصالح النظام. أساساً، تعمل المؤسسة بإشراف الجيش الرسمي السوري ولا تخضع إلى مساءلة السلطة القضائية. كان اللواء رياض سلمان عيسى، المعروف باسم رياض شاليش وهو ابن عمّة الرئيس بشار الأسد،



مدير هذه المؤسسة منذ أواخر الثمانينيات. وقد شغل علي صقر، وهو شخصية من شخصيات النظام، منصب مساعد أول للمدير لأعوام عدّة. وعلى الرغم من أن علي ليس ضابطاً مُقلداً - فرتبته العسكرية الرسمية هي صف ضابط من الطبقة الأولى - إلا أنه كان يُشرف على المهام الإدارية المهمة في الضاحية، ماجعله في آن قوياً ومهيب الجانب بين ضباط الضاحية.<sup>23</sup>

كان الفساد هو أداة النظام الرئيسة لكل من عمليّتي الاستتاع والمراقبة في الضاحية. وفي حالة صقر، فقد كان مكتبه عملياً المفتاح لكل شيء، من توزيع المنازل إلى أدونات البناء والأعمال الأخرى. وأي من هذه الأدونات لم تكن تعطى من دون واسطة. كان يتعيّن على الضباط من رتبة لواء أن يمرّوا عبر صقر ومكتبه للحصول على توزيع المنازل عليهم. ونتيجة لذلك، كان الضباط من ذوي الرتب الأعلى من صقر رسمياً يُجبرون على تمّلق هذا الأخير للحصول على ماكان، وفق كل المعايير، من حقهم. جرى في تشرين الأول/أكتوبر 2007 استبدال صقر مهندس مدني، كجزء من برنامج الإصلاحات الذي طبّقه النظام لمنح المؤسسة مظهراً أكثر بيروقراطية لا طابعاً عسكرياً.<sup>24</sup>

في الضاحية، غالباً ماكان الضباط يتجسّسون على بعضهم البعض، ويُرودون عناصر النظام بمعلومات ذات صلة بالأمن أو بأشخاص ينتقدون النظام. لهذا السبب نسبياً، كان انتقاد الرئيس أو النظام في الضاحية نادراً، على عكس باقي مناطق البلاد حين ساد بعض التسامح في هذا الشأن. في حادثة وقعت خلال العقد الماضي، نشرت فتاة في الخامسة عشرة من عمرها تعيش في الضاحية مجلة فضّلت فيها فشل الحكومة في توفير الخدمات للمنطقة. وبعدها بوقت قصير، تلقّت والدتها اتصالاً من مكتب المساعد العام للمدير يحذّرها فيه بأن تكفّ ابنتها عن هذا الانتقاد أو تنال العقاب. هذا النوع من الردود هو مايربطه معظم السوريين في دمشق عادة بأجهزة مخابرات النظام. صُدّمت الأم من هذا الاتصال وسألّت ابنتها: «ماذا فعلت في المدرسة كي يتصل بي علي صقر؟»<sup>25</sup>

أصبح الفساد متجذراً في الضاحية من خلال نظام السكن العسكري. والضابط يعرف أن تحسين مستوى معيشته، بما في ذلك العمل والراتب والسكن له ولعائلته، يستند إلى درجة كبيرة على مدى قدرته على مصادقة عنصر أساسي في النظام. هذه المحسوبة ساعدت على تعزيز بيئة يتنافس فيها الضباط على النفوذ من خلال الوشاية ببعضهم البعض وطعن زملائهم بالظهر. وهذا خلق مناخاً عاماً من المصالح الذاتية الضيقة في الجيش وفي النظام ككل.

## خاتمة

لم يكن الجيش السوري هو المستفيد الوحيد من نظام الإسكان المدعوم من الدولة. فعلى مدى عقود عدّة، حصل معلّمو القطاع العام، والعمّال، والعديد من موظفي الدولة على منازل من خلال مشاريع مماثلة. كل مافعلته ضاحية الأسد هو توفير نافذة على أدوات أكثر يوفّر بموجبها النظام المزايام لموظفي الدولة قبل العام 2011. كما وفّرت

تبيناً حول كيفية قيام هذه المزايام، سواء عن سابق تخطيط أم لا، بمنع هؤلاء الموظفين من إبداء مقاومة علنية للنظام.

في الجيش، لاتفسّر الروابط الطائفية وحدها تماماً ولاء الضباط. صحيح أن العلويين يُمسكون بمعظم مفاصل المواقع القيادية الأكثر أهمية، إلا أن العديد من الضباط من غير العلويين لم ينشقوا، مايوحي بأن ثمة عوامل أخرى قيد العمل.<sup>26</sup>

نظرة عن كثب في أعمال ضاحية الأسد تشي بأن المزايام الممنوحة للضباط وعائلاتهم - العديد منهم تحدّروا من عائلات متواضعة - تربطهم بالجيش والنظام، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الإيديولوجية. بيد أن التنوّع في الضاحية لم يُلغ الهوية الطائفية ليحل مكانها هوية سلك ضباط جديدة. شبكات الضاحية ونظام المحسوبية هما اللذان خلقا مصلحة مشتركة في دفع الناس من مختلف الأصول والمشارب إلى الحفاظ على ولائهم للنظام. علاوة على ذلك، الخدمات غير المتساوية والتنظيمات البيزنطية التي تحكم المنطقة، تشي بأنها هي التي منعت الانشقاق لأنها أسقطت الطابع المهني عن الضباط وجعلتهم معتمدين على الأقتنية غير الرسمية للحصول على الخدمات الأساسية والتعويضات، بدلاً من التراتبية العسكرية الرسمية القادرة على تجنّب الصراع الأهلي.

على مدى عقود، كان أحد الأدوات الأكثر مضاء في يد نظام الأسد الخاصة بالحفاظ على السيطرة على الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى، هي إفساد الضباط من خلال تزويدهم بالمزايام على أسس شخصية لامؤسسية. ومن خلال منح المسكن باستنساب وليس كتأهيل، ضمن النظام بأن الضباط وعائلاتهم ليس لديهم من خيار آخر سوى البقاء ضمن بوتقته ومواصلة الولاء له. ولأن الضباط حصلوا على الوضعية والمنافع كأفراد، وليس كمجموعة في إطار سلك عسكري، شجّع ذلك على التنافس في ماينهم، وأبّط قيام الشبكات والثقة الضروريتين إذا ماأراد ضباط أن يقودوا وحدات كاملة نحو الانشقاق.

لقد أمضى العديد من ضباط الجيش السوري سنوات في محاولة القفز فوق مراتب الطبقة الوسطى-الدنيا التي أتوا منها، وحصلوا على المزايام التي تقدّمها ضاحية الأسد لهم ولعائلاتهم. لكن باحتفاظهم بهذه المنافع، تخلّوا أيضاً عن كل الخيارات الممكنة تقريباً لمغادرة الضاحية. وبالتالي، ليس مستقبل الضباط وحدهم بات على المحك بل مصائر عائلاتهم برمتها. ولهذا السبب، جل الانشقاقات التي حدثت في سلك الضباط منذ العام 2011 تضمّنت ضباطاً لم يستثمروا في نظام السكن العسكري.

إن مدى ونوعية اعتماد ضباط الجيش - وموظفي الدولة الآخرين - على النظام في معيشتهم، وعلى ترقيهم الاجتماعي، ورفاه عائلاتهم، يكشفان عن العامل الحاسم الرئيس الذي شكّل سلوكياتهم منذ اندلاع الانتفاضة. ومثل هذه الحسابات ستشكل أيضاً ردودهم على أي عملية انتقال سياسي، في حال تنفيذها في سورية.

- 14 مقابلة أجراها الكاتب مع ضباط علويين من الضاحية (عبر الهاتف)، تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
- 15 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد سكان الضاحية (عبر الهاتف)، بيروت، لبنان، حزيران/يونيو 2014.
- 16 أنظر المقابلة مع المدير السابق لمكتب رئيس قسم العمليات الخاصة للمخابرات الجوية السورية، آفاق محمد أحمد، شريط على يوتيوب، 17:15، برنامج تلفزيوني قناة فرانس 24، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، نشرته قناة فرانس 24 باللغة العربية، [www.youtube.com/watch?v=n4RWZP-QEIk](http://www.youtube.com/watch?v=n4RWZP-QEIk)
- 17 محادثة أجراها الكاتب مع عائلات الضباط، دمشق، سورية، شباط/فبراير 2012.
- 18 تضمّن ذلك مخازن عسكرية انتشرت بشكلٍ سرّي في أرجاء ضاحية الأسد، ووُضعت فيها الذخيرة والأسلحة والإمدادات الطبية والبطانيات وسائر العتاد العسكري.
- 19 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد سكان سكان الضاحية (عبر سكايب)، أيلول/سبتمبر 2014.
- 20 مشاهدات الكاتب في الضاحية، أيار/مايو 2011.
- 21 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد سكان الضاحية من المدنيين (عبر الهاتف)، تشرين الأول/أكتوبر 2014.
- 22 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد سكان سكان الضاحية (عبر سكايب)، تشرين الأول/أكتوبر 2014.
- 23 كان مكتب صقر أيضاً مسؤولاً عن تجنيد أبناء الضباط في قوات الدفاع الوطني، وتولى ابنه قيادة «أسود ضاحية الأسد».
- 24 هلال عون وأحلام اسماعيل، «ضاحية الأسد في حرسنا.. جمعيات تجاوزت المخطط»، الثورة، 7 حزيران/يونيو 2009، [http://thawra.sy/\\_print\\_veiw.asp?FileName=6715202220090705212911](http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=6715202220090705212911)
- 25 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد سكان ضاحية الأسد (عبر الهاتف)، تموز/يوليو 2014.
- 26 للاطلاع على التقديرات المتعلقة بنسب الضباط العلويين والسنة، أنظر: Hicham Bou Nassif, «Second-Class: The Grievances of Sunni Officers in the Syrian Armed Forces,» Journal of Strategic Studies 38, no. 5 (2015): 626-49.

- 1 مسح أجراه الكاتب حول سكان الضاحية، 2015.
- 2 لاتوفر هذه البرامج منازل للعسكريين من غير الضباط.
- 3 مديرية الثقافة بريف دمشق، «المركز الثقافي العربي في ضاحية الأسد بحرسنا»، [www.doc-dc.gov.sy/center.aspx?id=39](http://www.doc-dc.gov.sy/center.aspx?id=39)
- (كانت الزيارة الأخيرة للموقع في 14 أيلول/سبتمبر 2015).
- 4 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد موظفي محافظة دمشق، دمشق، أيار/مايو 2012.
- 5 «ضاحية حرسنا خارج الزمان والمكان»، تشرين، 12 آذار/مارس 2006، [www.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/93299](http://www.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/93299)
- 6 «ضاحية الأسد بحرسنا تعاني من سوء الواقع الخدمي»، تشرين، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2006، <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/88809>
- 7 مقابلة أجراها الكاتب مع أحد السكان السابقين في ضاحية الأسد، بيروت، آذار/مارس 2014.
- 8 مقابلة أجراها الكاتب مع عميد متقاعد، دمشق، سورية، حزيران/يونيو 2012.
- 9 مقابلة أجراها الكاتب مع ضابط في الجيش العربي السوري (عبر سكايب)، تموز/يوليو 2014.
- 10 مقابلة أجراها الكاتب مع ضابط في ضاحية الأسد (عبر سكايب)، أيلول/سبتمبر 2014.
- 11 سُجّه هجوم على مدرسة المدفعية في حلب في فترة مبكرة من هذا التمرد، مع المدنيين العلويين البارزين، واستهدفت لاحقاً شخصيات بارزة من المدنيين العلويين مثل العلماء والأطباء، ما أدى إلى شعور بأن العلويين كطائفة، لا كجيش أو كنظام، كانوا المستهدفين الفعليين. انتهى هذا التمرد، الذي تركز في مدينة حماه وحولها، في العام 1982 بعد أن حاصر ودمّر الجيش السوري أجزاء كبيرة من المدينة بالذبايات والمدفعية، ما أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص.
- 12 مقابلة أجراها الكاتب مع زوجة أحد ضباط الضاحية، دمشق، آب/أغسطس 2012.
- 13 مقابلة أجراها الكاتب مع ابنة أحد ضباط الضاحية (عبر سكايب)، أيلول/سبتمبر 2014.

هذه المقاربة الإقليمية المعمّقة أعيدت كجزء من مشروع «إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية 2014-2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية» الذي وضعه مركز كارنيغي للشرق الأوسط، والذي يسعى إلى ترقية البحث حول القوات المسلحة في الدول العربية وتحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي.

يودّ مركز كارنيغي للشرق الأوسط أن يعرب عن امتنانه لمركز بحوث التنمية الدولية على دعمه مشروع العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية. يتحمّل كل كاتب مسؤولية الآراء الواردة في دراسته.

لا تتخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ وتعبّر وجهات النظر المذكورة هنا عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها.

## مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مؤسسة مستقلة لأبحاث السياسات مقرّها في بيروت، لبنان. وهو جزء من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. يوفر المركز تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية، والأمنية التي تواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يسند تحليلاته إلى كبار الخبراء في الشؤون الإقليمية، ويعمل بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى التابعة لكارنيغي في بيجينغ وبروكسل وموسكو وواشنطن. يهدف المركز إلى تقديم التوصيات إلى صانعي القرار والجهات المعنية الرئيسية، من خلال تقديم الدراسات المعمّقة، وأيضاً من خلال وضع مقاربات جديدة للتحديات التي تواجهها البلدان العربية التي تمرّ في مراحل انتقالية.

@CarnegieMEC



facebook.com/CarnegieMEC

